إذا ما رجحت الأردن كفة الجنون على كفة العقل

عبد المنعم علي عيسى

لا تزال تقارير تأتي وتروح وهي تحمل معها أخبارا عن حشود عسكرية تتجمع في شمال شرق الأردن امتداداً إلى جنوب شرق البادية السورية باتجاه معبر التنف العراقي، كما تشير تلك التقارير إلى مما تتكون تلك الحشود فتقول، مثلاً، إنها تضم وحدات من «قوات سورية الجديدة» ومن «جيش العشائر» ومن «مغاوير الثورة»، أما بعضها الآخر فيذهب إلى إعلان الخطط التي ستعتمدها تلك الحشود عشية اندفاعها باتجاه الداخل السوري، ومن تلك الخطط أن جزءا منها سوف يلتقي مع الفارين من الدواعش من معركة الموصل لتشكيل قوة ضاربة قادرة على الإمساك بالحدود السورية العراقية لمسافات طويلة في خطوة تهدف إلى محاصرة التمدد الإيراني أو قطع شريانه الواصل إلى الجنوب اللبناني.

في الغضون جاء الإعلان من عمان يوم ٧ أيار الجاري عن انطلاق مناورات «الأسد المتأهب» بمشاركة ٢١ دولة و٧٤٠٠ جندي بقيادة وإشراف أميركيين، وفي العرف العسكري أن المناورات بالقرب من المناطق الساخنة تعني أنها تمثل البروفا النهائية ما قبل العرض الحقيقي، دون أن يعني أن هذا الأخير حاصل لا محال، فالأمر في النهاية يرتبط بقرار سياسي له الكثير من الموجبات التي تتجاوز الجاهزية العسكرية بأشواط.

ما يجعل تلك التقارير تبدو واقعية، هو أن القوى الداعمة لها إقليمياً ودولياً، هي قوى فاعلة في الأزمة السورية، وفوق ذلك يبدو أن لجميعها مصلحة في أن تصبح واقعا على الأرض، فإسرائيل ترى أن من شأن خطوة كهذه أن تؤدي إلى حدوث منطقة عازلة مابين الجغرافيتين السورية والعراقية، الأمر الذي سيؤدي إلى تفريغ الاتفاق النووي الإيراني من محتواه ليصبح بلا جدوى، أياً تكن الخيارات التي ستعتمدها واشنطن في مواجهته، أما السعودية فهي ترى أن من شأن تلك الخطوة، أن تؤدي إلى إضعاف النظام السوري جراء خسارته للمفاعيل المتأتية مما تقوم به القوات العراقية وقوات الحشد الشعبي، وهي في جزء كبير منها تتم بالتنسيق مع دمشق، بما يخدم الأمنين السوري والعراقي، ولربما، لا نزال في الرؤية السعودية، أدت تلك الخسارة للنظام إلى سقوطه، في حين أن تلك الخطوة الافتراضية، تمثل بالنسبة للأميركيين أحد أهم المفاصل التي يجب أن يمر بها مخططه الذي ما انفكوا يعملون عليه حتى إذا ما تعثر أو كبا، كان ذلك مدعاة للمعاودة من جديد.

من الواضح أن المخطط الأميركي يقوم على تقسيم العراق وسورية إلى كيانات جغرافية صغيرة تقوم على أسس مذهبية أو عرقية أو عشائرية لا حول لها ولا قوة، وهي غير قادرة على تهديد إسرائيل، بل إنها ستكون منقادة لهذه الأخيرة بالضرورة، وبذا تزول أهم المخاطر التي كان للمؤسس بن غوريون توصية لأحفاده من بعده عندما قال لهم: «إن الخطر كان يأتينا دائماً من الشرق»، الأمر الذي يفسر أن انشغال الغرب بأمر اللقاء مابين دمشق وبغداد كان أكبر بكثير منه عندما يكون بين دمشق والقاهرة لاعتبارات عديدة، من أهمها غنى العراق بموارده وتمتعه بحيوية حضارية لا تزال مكوناتها الراهنة تنبض بما أنتجته بابل ونينوى وبغداد.

وسط هذه المعادلات فإن أنقرة لن تكون مرحبة بتلك الفكرة لأن الغنائم سوف ترد إلى جيوب الآخرين، لكنها في الآن ذاته لن تستطيع أن تأخذ موقفا رافضا فاعلا منها، خصوصاً في أعقاب التوتر الأميركي التركي الحاصل مؤخراً بعد سريان التصريحات الأميركية التي تؤكد عزم واشنطن على تزويد الأكراد السوريين بأسلحة ثقيلة ونوعية.

يبقى الأردن الذي يتنازع سياساته الآن خياران اثنان أحلاهما مر، فهو من جهة يدرك أن هجوما ينطلق من أراضيه باتجاه الجنوب السوري، لن يكون في مصلحته وله محاذير عدة ضارة بأمنه الوطني، والقوات التي ستعبر من الأردن باتجاه سورية ستكون قد فتحت قناة عبور للنار السورية باتجاه الأردن، ومن جهة ثانية فإن الأردن من الصعب عليه الوقوف بوجه قرار أميركي على هذا المستوى إذا ما اتخذ أو حان وقت تنفيذه، فدون ذلك تداعيات لن يكون الأردن بقادر على احتمالها، لكن وعلى الرغم من ذلك يبقى الرهان على الأردن نفسه في أن يقوم بتغليب صوت العقل على صوت الجنون كما فعل في محطات عديدة على امتداد الأزمة السورية وما سبقها.

في خريف عام ١٩٧٠ شكل انقسام القيادة السورية حول التدخل العسكري السوري في الأردن لنصرة منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الملك حسين، مدخلا لحالة من عدم الاستقرار عاشتها سورية على مدى ذلك الخريف، أو هي مثلت النقط التي أدت إلى امتلاء الكأس السورية المحتقنة، الأمر الذي دفع نحو انعطافة ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ التي ومهما قيل فيها، مثلت حماية للأمنين السوري والأردني في الآن ذاته، ومناسبة هذا الكلام الآن هو أن حالة الخريف العام ١٩٧٠ ماثلة الآن أيضاً، لكن مع وجود حالة تبادل أدوار حاصلة فيها، ولسوف تكون تداعيات ذلك التدخل المفترض، أكبر بكثير من تلك التداعيات التي كان يمكن أن تنعكس على الداخل السوري فيما بعد خريف العام ١٩٧٠، ففي الحالة الأردنية سوف يؤدي اعتبار جيشها كقوة معادية أو غازية، إلى احتمال انفكاك ذلك العقد الوطني القائم مابين العشائر الأردنية وبين العرش الهاشمي الذي قامت على أساسه إمارة شرق الأردن عام ١٩٤٧.

من الصعب علينا هنا أن نصدق أن العرش الهاشمي ينتابه حلم التوسع الجغرافي، فدون ذلك معوقات هائلة في الذروة منها أن جميع المحاولات التي قامت لتغيير حدود سايكس بيكو ١٩١٦ على مدى قرن أو يزيد، جميعها كانت فاشلة، وقد أظهرت تلك الحدود متانتها وصلابتها تبعا لحال التوازنات الدولية القائمة، فالأمر يلزمه حال توافق دولي كان متوافراً في تلك اللحظة ١٩١٦ ولم يكن متوافرا في أي لحظة من لحظات المراحل الماضية.

منذ أن بدأت الأزمة السورية في آذار ٢٠١١، اتسم الموقف الأردني بميل واضح نحو التعقل، فلا هو ينجر إلى مطالب الرياض أو الدوحة أو أنقرة إلى نهايتها، وفي الآن ذاته لا يصد تلك العواصم في مطالبها، محافظاً بذلك على أمنه الوطني ولوازم استقراره وعلى تدفق المساعدات الخارجية التي تمكن الأردن من تجاوز أزماته الاقتصادية المزمنة، ككيان يعتمد بالدرجة الأولى في اقتصاده، على المساعدات الخارجية، الأمر الذي يحدد سياساته بالضرورة، ولطالما استطاعت تلك المواقف أن تحمي الأردن الذي وإن قيل إبان هبوب رياح الربيع العربي عام ٢٠١١، أن هناك قراراً غربيا وأميركيا يقضي بعدم المساس بالتركيبة الأردنية أو استقرارها، إلا أن وعود الخارج لا يمكن لوحدها أن تحقق تلك المرامي كلها إذا لم ترتبط بدفع أهل الدار النار عن بيوتهم وعن ساكنيها، وبمعنى آخر لا يمكن للغرب أن يحفظ الأمن الأردني إذا لم يحفظ الأردن أمنه قبل كل شيء.

قد يكون القرار كبيراً في هكذا سيناريوهات، أو هو أكبر بكثير من حجم الأردن، وقد يكون من الصعب عليه الوقوف بوجه تلك المخططات، إلا أن الرهان الأكبر يبقى على القرار الأردني الذي يعي بدقة حساسية الجيوبولتيك الذي يعيش الأردن فيه، وهو على كل حال سبق أن فعلها أواخر عام ٢٠٠٦ عندما كان المخطط الخليجي الغربي يقوم على إثارة نعرات عشائرية على الحدود مابين الأردن وسورية تمهيدا لحصول تدخل عسكري خارجي في الداخل السوري، كان الدور المرسوم للأردن آنذاك محورياً، ولذا فإن تراجع هذا الأخير في اللحظات الأخيرة عن أداء الدور المرسوم له، كان كفيلا بانتهاء ذلك المخطط الذي وضع في أعقاب إخفاق اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ وانسحاب الجيش السوري من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ كبديل لهما بعدما إخفاق الحدثين في تحقيق مرامي ذلك المخطط.

التهديد التركي يتصاعد مع وصول أردوغان إلى واشنطن

الوطن– وكالات

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في واشنطن (من الانترنت)

سيتواجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع نظيره الأميركي دونالد ترامب بشأن قرار الأخير تقديم السلاح لميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية عماد تحالف «قوات سورية الديمقراطية – قسد المدعومة من التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن»، وعملياً إقصاء أنقرة عن المعركة من أجل تحرير الرقة من تنظيم داعش الإرهابي.

حديث الضمانات الأميركية لا يروي غضب الأتراك أو يحد من تهديداتها بقلب الطاولة على الأميركيين في شرق سورية؛ إذ لا يزال الأتراك ضاغطين على الزناد، وأكبر الألغاز تظل كما هي: هل سينفذ الأتراك تهديداتهم، ويضربون مسلحي «حماية الشعب» المحميين بقوات فصل أميركية.

ويبدو تنفيذ هذا الأمر كهرطقة عسكرية، خصوصاً أن تركيا لن تتمكن من مباغتة «وحدات حماية الشعب»، مع كل الوجود الأميركي على الأراضي التركية والسورية والعراقية، فضلاً عن أن واشنطن عززت مراقبتها للتحركات التركية بعد تنفيذ سلاح الجو التركي عمليات قصف جريئة لمواقع «حماية الشعب» الرئيسية في جبلي قرهتشوك السوري وسنجار العراقي، قبل نحو شهر.

وبإيعاز من واشنطن على ما يبدو، خرج «مجلس سورية الديمقراطية» المظلة السياسية لتحالف قوات «قسد»، مطلقاً رصاصة الرحمة على المفاوضات التي توسطت بها وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، لتسليم مناطق تل رفعت بريف حلب الشمالي لميليشيا «لواء المعتصم»، وربما جاء ذلك من أجل تعزيز أوراق ترامب على الطاولة في مواجهة أردوغان، الذي يعتزم مداهنة الرئيس الأميركي لعله يدفعه إلى تغيير خططه في شرق سورية.

وفي لقاء مع الصحفيين في بكين، اعتبر أردوغان أن لقاءه مع ترامب سيكون «حاسماً» بالنسبة للأوضاع في سورية، مشيراً بشكل خاص إلى مسألة دعم واشنطن لـ«وحدات حماية الشعب». وأوضحت الرسالة التي سينقلها إلى ترامب بقوله: «إن كنا (تركيا والولايات المتحدة) حلفاء حقيقيين، علينا أن نتخذ قراراً مشتركاً يتوافق مع مبادئ التحالف القائم بيننا، أما في حال لاحظنا تطورات لا تتوافق مع هذا التحالف فإننا سنتخذ قراراتنا بمفردنا»، في تلويح بالتحرك عسكرياً من جانب واحد لتسوية مسألة «خطر» الوحدات الذي يعتقد المسؤولون الأتراك بوجوده على أمن بلادهم القومي.

ورداً على ادعاءات بعض مراكز الأبحاث الأميركية بخصوص تعاون واشنطن مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في سورية نتيجة مماطلة تركيا في التنسيق مع واشنطن لمحاربة تنظيم داعش، أكد أردوغان أن هذه الادعاءات عارية من الصحة تماماً، وأنّ أنقرة بادرت منذ اللحظة الأولى لمحاربة داعش وعملت على القضاء عليه، واستطرد قائلاً: «هذا مجرد هراء وكذب، وأنقرة أدركت خطر وتهديد تنظيم داعش الإرهابي، قبل أن تتعرف الولايات المتحدة على التنظيم، وحاربنا التنظيم في الداخل التركي وفي العراق وسورية».

وكرر وزير الدفاع فكري إشيك صدى تهديدات أردوغان. ورداً على سؤال حول إذا ما كانت تركيا تعتزم إطلاق عملية عسكرية في الشمال السوري، مماثلة لعملية «درع الفرات»، قال إشيك في حديث صحفي، نقله موقع «ترك برس»: «إن قواتنا جاهزة للقيام بأي عملية خارج حدود البلاد».

وأكد أن العملية ستتم بأسلحة مصنعة محلياً، في إشارة إلى أن تركيا لن تحتاج لسلاح أميركي في تنفيذ تهديداتها ضد وحدات حماية الشعب.

محكمة ألمانية تؤكد براءة الجيش من جرائم حرب وترفض منح إقامات لفارين من الخدمة

مرجانة: اعتراف بشرعية الدولة ومؤسساتها

سامر ضاحي

بعد أنباء تحدثت عن قرار للمحكمة العليا في مدينة مونستر الألمانية بعدم منح حق اللجوء لكل الفارين من الخدمة الإلزامية في سورية لعدم ثبوت ارتكاب الجيش العربي السوري لجرائم حرب، أكد رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في مجلس الشعب بطرس مرجانة أنه في حال صحة هذه الأنباء فإن ذلك يعتبر تصحيحاً للموقف الألماني تجاه سورية، وذلك بالتزامن مع تعليمات جديدة عممت على شعب التجنيد في المحافظات تتعلق بخدمة العلم.

وذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء يوم الجمعة الماضي، أن المحكمة العليا في مدينة مونستر الألمانية، قررت عدم منح حق اللجوء لكل الفارين من الخدمة الإلزامية في سورية، ونقلت عن قناة «WDR» الألمانية، أن سبب القرار هو أنه «لم يثبت تورط الجيش السوري في جرائم الحرب الحاصلة في سورية».

واعتبرت المحكمة في قرارها، أن «الخوف الشخصي من موقف ما لا يبرر رفض الواجب العسكري إذا اقتضى الأمر القيام بذلك».

وفي تصريح لـ«الوطن» تعليقاً على الأنباء السابقة، قال مرجانة: أولاً يجب أن نتحقق من صحة الخبر لأن هذا موقف في حال ثبوت أنه صحيح صدر عن الحكومة الألمانية فهذا يعني بأن الحكومة الألمانية بدأت ترى الأوضاع على حقيقتها في سورية.

وفيما لفتت «الوطن» إلى أن الخبر صادر عن محكمة عليا في إحدى المدن الألمانية قال: إنه موقف متقدم جداً وهو اعتراف بشرعية الدولة السورية ومؤسساتها، ولكن دقيقين هذا سيكون تصحيحاً للموقف الألماني تجاه دولة لا تزال تحتفظ بشرعيتها على المستوى الدولي.

تجدر الإشارة إلى أنه سبق أن قدمت المفوضية الأوروبية توصية لمجلس الاتحاد الأوروبي بالسماح لكل من النمسا وألمانيا والدانمارك والسويد إضافة إلى النرويج بتمديد فترة عمل نظام الطوارئ في الرقابة الحدودية على حدود منطقة شينغن الداخلية لمدة ٣ أشهر أخرى، وذلك من أجل منع تدفق اللاجئين إلى هذه الدول.

من جانبه، أكد مصدر في شعبة التجنيد العامة بدمشق لـ«الوطن»، أن تعليمات جديدة تتعلق بمسألة التأجيل لخدمة العلم صدرت وعممت على شعب التجنيد في المحافظات.

وطمأن المصدر إلى أن هذه التعليمات لا تمس المؤجلين حالياً من خدمة العلم إلا المؤجلين بسبب «دبلوم التأهيل التربوي»، وتتعلق في معظمها بالشروط المتعلقة ببدل الخدمة العسكرية إضافة للعقوبات المفروضة على المخالفين والقائمين على عمليات تهريب المطلوبين للخدمة.

وشددت التعليمات الجديدة، بحسب المصدر، العقوبات على كل من يقوم بنقل أو تهريب أي متخلف عن أداء الخدمة الإلزامية عبر الحواجز أو المنافذ الحدودية وكذلك منع كل مكلف من تأجيل الإقامة ومن دفع البدل النقدي إذا غادر البلد بعد انتهاء تأجيله ولو بيوم واحد وقبل صدور النشرة الشرطية.

ولفت المصدر إلى أن معظم حالات الحرمان من التأجيل تتعلق بمن تخلف سابقاً عن الخدمة وقام لاحقاً بالتأجيل، كما تصدت التعليمات الجديدة بحزم لبعض الحالات التي كانت تستخدم سابقاً للالتفاف على قانون خدمة العلم، ومنها توجه المؤجلين دراسياً بسبب الدبلوم بعد حرمانهم من التأجيل إلى الجامعات الخاصة والافتراضية لإحضار مصدقة دوام طمعاً بتجديد تأجيلهم.

وأكد المصدر، أن حلم البعض بالسماح بالتأجيل الداخلي سيبقى مجرد حلم بعيد عن التحقق، مشيراً إلى أن الجهات المختصة تقوم بدوريات ملاحقة لكل المتخلفين عن خدمة العلم في كل المناطق.

«راند»: إستراتيجية واشنطن لهزيمة داعش تحتاج لمراجعة وتنقيح

عن «مؤسسة راند» الأميركية
ترجمة إبراهيم خلف

انتقد خبراء سياسيون أميركيون إستراتيجية بلادهم في تعاطيها مع تنظيم داعش الإرهابي، معتبرين أنها بحاجة إلى مراجعة وتنقيح بشكل كامل، ومطالبين بمعالجة الأسباب الجذرية للحرب الحاصلة في سورية، وإزالة الظروف التي سمحت لداعش بالظهور ومن ثم الازدهار.

وفي تقرير نشرته «مؤسسة راند» الأميركية، اعتبر الباحثون السياسيون بن كونابل وناتاشا لاندر وكيمبرلي جاكسون أن الإدارة الأميركية تمتلك حالياً أربعة خيارات عامة لهزيمة تنظيم داعش، ويتمثل الخيار الأول في تقديم المساعدة إلى «المعارضة المعتدلة»، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشكيل «حكومة معتدلة شرعية» تلحق الهزيمة بتنظيم داعش، لكن «المعارضة المعتدلة» تبدو ضعيفة للغاية للقيام بذلك، كما أن التدخل الروسي جعل ذلك الأمر مستبعداً أكثر من أي وقت مضى.

ويتمثل الخيار الثاني في «إدخال الحرب في مرحلة جمود عبر تقديم الدعم لـ«المعارضة» على أمل أن يعطيها ذلك الوقت والمجال لبناء قوة قادرة على مواجهة» قوات الجيش العربي السوري، ولكن هذا الخيار يبدو «ضعيفاً لعدم قدرته على إنهاء الحرب، فضلاً عن أن نتائجه بعيدة وغير مضمونة»، في حين أن الخيار الثالث يكمن في «توقف الولايات المتحدة عن معارضتها لنظام (الرئيس) الأسد والتخلي عن «المعارضة المعتدلة» والوقوف إلى جانب روسيا وإيران، لكن هذا الأسلوب لن يؤدي إلا إلى «تدمير مصداقية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم وتقوية خصميها (روسيا وإيران) وتفاقم الظروف التي تمهد الطريق أمام ظهور تنظيم داعش ٢».

والخيار الرابع يتمثل في قيام الولايات المتحدة بتجاهل الحرب الدائرة والتركيز على الهزيمة التكتيكية لتنظيم داعش وتقديم الدعم للأكراد وللعرب، وعند الضرورة القيام بإشراك قوات عسكرية أميركية وقوات من التحالف لطرد التنظيم من الرقة وإنهاء قدراته على تنفيذ هجمات إرهابية حول العالم، ولكن هذا الخيار قد يترك فراغاً في الحكم في شرق سورية ويفتح الباب أمام تنظيم جبهة النصرة لاعتلاء قمة هرم الجهادية السلفية، كما أنه لن يؤدي إلى إستراتيجية حقيقية لمواجهة داعش، وستصبح سورية ملاذاً للمجموعات المتطرفة المناهضة للولايات المتحدة.

ويشير الخبراء من خلال مداخلاتهم إلى أن الإستراتيجية الحالية تسعى إلى تحقيق انتصار دائم على تنظيم داعش عبر تشكيل حكومة شرعية وخلق البيئة المعادية للتنظيم وقادته، ولهذا لابد من استمرار العمل العسكري ومواجهة التنظيم بشكل مباشر وزيادة الدعم المقدم إلى «المجموعات المسلحة البديلة»، ولا بد من العمل على تخفيف اللغة العرقية الطائفية وتغيير البيئة الحالية للحيلولة دون استمرار أو عودة ظهور المجموعات المسلحة المتطرفة.

وفيما يتعلق بالرغبة الكردية في إنشاء دولة مستقلة لها في شمال سورية، فهي تتعارض مع فكرة التسوية وبالتالي الاستقرار، الأمر الذي سيخلق توترات بين تركيا والولايات المتحدة، وستضطر الإدارة الأميركية إلى سحب دعمها للأكراد، ولهذا يجب بذل كافة الجهود للإبقاء على الأكراد داخل دولة سورية شرعية على الأقل حتى تستقر سورية بشكل كامل، وفق الخبراء.

وينوّه الخبراء إلى أن شكل الدولة النهائية السورية يجب أن يكون من خلال دولة موحدة قادرة على الدفاع عن حدودها من الغزو الخارجي، فضلاً عن احتفاظها بقدرات استخدام القوة، والعمل على إدخال جميع أفراد المجموعات المسلحة ضمن القوات الأمنية أو التوصل لتسوية معهم أو اعتقالهم أو قتلهم أو تشتيتهم بحيث لا يشكلون تهديداً لشرعية الحكومة، والعمل على عدم وجود مجموعة إرهابية دولية داخل سورية، تشكل تهديداً للدول الأخرى، هذا ويمكن للمواطنين على مختلف انتماءاتهم المشاركة في عملية الحكم عبر الانتخابات وممارسة حرية الرأي إلى جانب حمايتهم من سياسات القمع والتمييز.

وبحسب الخبراء أن تلك الأمور ستتم عبر مفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا وإيران، بالتزامن مع الضغط العسكري المتواصل ضد تنظيم داعش ليصبح في النهاية تنظيماً غير فعال، وستقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها عبر المفاوضات بوضع دستور جديد وإعادة بناء للوحدة الوطنية، وإقامة مناطق فيدرالية «عند الحاجة» وتوسيع الخدمات وإعادة بناء الثقة، ويؤكد الخبراء على ضرورة قيام الأمم المتحدة بالمساعدة في تشكيل حكومة مؤقتة بدعم من روسيا وإيران والولايات المتحدة، ومن ثم الانتقال إلى حكومة منتخبة، وصولاً إلى تحقيق سيادة سورية كاملة على الدولة الفيدرالية، وبالتوازي مع تلك المراحل، سيتم العمل على هزيمة تنظيم داعش والمجموعات المتطرفة الأخرى من خلال تصعيد هجمات قوات التحالف الأميركي، وفي حال قيام كل من روسيا والحكومة السورية بخرق حدود المنطقة الآمنة، سيتم في البداية توجيه تحذير، وفي حال الفشل سيتم استخدام القوة، وإن احتمال انجرار الولايات المتحدة وروسيا إلى مواجهة مسلحة هو أمر ضعيف، على الرغم من أن روسيا غالباً ما تهدد بالحرب، إلا أنها لا تعتبر قوة لا تقهر ولا قوة منيعة في حال الضغط عليها سياسياً وعسكرياً.

كما وسيتم استقدام مرشحين من اللاجئين وإعطاؤهم وعوداً بمناصب حكومية وما إلى ذلك، الأمر الذي سيساهم في تخفيف عملية تجنيد ضعاف النفوس، وفي الشمال سيندمج الأكراد والميليشيات العربية الكردية إما داخل جيش وطني أو مع عناصر عسكرية إقليمية تخضع لسيطرة الحكومة المركزية وإشرافها، وفي حال عدم التزامهم، سيتم توقف المساعدات العسكرية، والتي قد يكون لها نتائج على المكاسب التي تم تحقيقها ضد تنظيم داعش أو جبهة النصرة، وستكون تركيا من الموقعين على الاتفاق وستقبل إدخال قوات حماية الشعب الكردية ضمن الأجهزة العسكرية السورية مقابل تخفيف الاستقلال الكردي في الشمال.

ويختتم الخبراء قولهم: إن تلك الإستراتيجية تسعى للوصول إلى أرضية مشتركة تنتهي بالاستقرار عند شعور السكان بالرضا تجاه حكومتهم وعدم رغبتهم في دعم أو تشجيع مجموعات مثل تنظيم «داعش» الإرهابي داخل بلدهم.

«قسد» تتقدم أكثر نحو الرقة.. وداعش يستعد

الوطن

واصلت عملية «غضب الفرات» التي تقودها «قوات سورية الديمقراطية، قسد» ويدعمها «التحالف الدولي» تقدمها على حساب تنظيم داعش الإرهابي باتجاه مدينة الرقة، على حين واصل التنظيم إجراءاته الاحترازية ترقباً لوصولها إلى المدينة.

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن المعارك العنيفة لا تزال متواصلة في محاور بشمال وشمال شرق مدينة الرقة، بين تنظيم داعش «الإرهابي» من جانب، وقوات سورية الديمقراطية المدعمة بقوات خاصة أميركية وقوات النخبة السورية وطائرات التحالف الدولي من جانب آخر، وسط تقدم جديد للأخيرة شمال الرقة وسيطرتها على قريتين جديدتين في المنطقة، وذلك في إطار العملية المستمرة التي أطلقتها «قسد» في الـ٦ من تشرين الثاني من العام الفائت، والتي تهدف لعزل مدينة الرقة عن ريفها تمهيداً لبدء معركة الرقة الكبرى التي تسعى خلالها «قسد» إلى السيطرة على مدينة الرقة، وطرد داعش منها.

بدورها أوضحت مواقع الكترونية معارضة، أن «غضب الفرات» سيطرت على عدة مواقع، من بينها قريتا شنينة الشرقية والعبدلله الخليل في شمال الرقة». وفي محاولة للتشويش على العملية ذكرت المواقع أن «١٢ قتيلاً من عائلتي النضيف والطحري، كانوا قد سقطوا أول من أمس إثر قصف قسد مزرعة الأسدية شمال المدينة».

وكان المرصد تحدث صباح أمس، أن «قسد» تمكنت من تحقيق تقدم في ٣ قرى ومزارع في الريف الشمالي الغربي لمدينة الرقة، بعد اشتباكات عنيفة أجبرت فيها عناصر التنظيم على الانسحاب من المنطقة والتراجع لمناطق ثانية باتجاه المدينة.

وأكد المرصد، أن «مدينة الرقة التي تعد المعقل الرئيسي للتنظيم في سورية، تشهد استنفاراً من قبل العناصر الأمنية فيها، والتي استلمت مهام «الحسبة» قبل نحو أسبوع، حيث عمدت هذه العناصر إلى مصادرة قوارب بلغ عددها نحو ٢٠ قارباً حتى الآن، كان يستخدمها المواطنون في التنقل عبر ضفتي نهر الفرات الشمالية والجنوبية، كما يستخدمها مهربون في نقل الراغبين بالفرار من المدينة من المدنيين».

نعي فاضل

أبناء الفقيد: العقيد المتقاعد عبد اللطيف والعميد المتقاعد حيدر والعميد الركن رمضان والمهندس إبراهيم ومحمود ومنصور والزميل علي قاسم

بنات الفقيد: فاطمة وانتصار وغصون قاسم

أصهرة الفقيد: شريف قاسم ومحمد عروس وفادي ميهوب

وعموم آل قاسم وأقرباؤهم وأنسباؤهم في قرية حدادة منطقة القدموس وطرطوس وحماة واللاذقية ينعون إليكم فقيدهم الغالي عميد أسرتهم:

المرحوم

كامل حسن قاسم

الذي انتقل إلى رحمته تعالى مساء الأحد الواقع في ٢٠١٧/٥/١٤

تقبل التعازي في قرية حدادة – القدموس حتى السبت القادم الواقع في ٢٠١٧/٥/٢٠

وفي دمشق يوم الاثنين القادم الواقع في ٢٠١٧/٥/٢٢ في صالة دار السعادة في المزة فيلات غربية جانب برج تالا من الساعة الخامسة حتى السابعة مساءً

للفقيد الرحمة ولكم طول البقاء